مجلس الشورى يبدأ مناقشته لأوضاع المؤسسات العقابية

من جلسة مجلس الشورى أمس

صنعاء / سبأ:

بدأ مجلس الشورى أمس عقد أولى جلسات اجتماعه الحادي عشر من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الحالي 2010 برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني.

وفي الجلسة قدمت لجنة الحقوق والحريات ومنظمات المجتمع المدني تقريرها عن الموضوع، مرفقاً بالتقرير المرفوع من وزير العدل غازي شائف الأغبري بشأن إنجازات السلطة القضائية في مجال إصلاحات أوضاع السجون والسجناء، والقراءة التقييمية للتقرير من قبل نائب رئيس مجلس الشورى محسن محمد العلفي.

وقام باستعراض التقرير رئيس لجنة الحقوق والحريات ومنظمات المجتمع المدني محمد محمد الطيب.

ويمثل التقرير خلاصة الزيارات الميدانية التي قامت بها لجنة الحقوق والحريات، واللجنة الدستورية للسجون في مختلف محافظات الجمهورية، بتكليف من مجلس الشورى وذلك خلال عامي 2008 و2009 ، للتأكد من مدى تطبيق التوصيات التي سبق أن أقرها مجلس الشورى بشأن أوضاع السجون.

ولاحظ التقرير أن التحسن الذي طرأ على أداء وزارة العدل والنيابة العامة لم ينعكس على أحوال السجناء من حيث إدارة السجون وبيئة السكن والغذاء والصحة العامة، وعدم بلوغ الطموح بجعل السجون إصلاحيات للسجناء ومدارس لتغيير السلوك.

وبناء عليه ضمنت اللجنة تقريرها جملة من التوصيات التي أكدت من خلالها ضرورة قيام وزارة الداخلية ممثلة بمصلحة السجون بوضع خطة شاملة لتطوير السجون في مختلف المحافظات بما يحقق روح النصوص الدستورية، وإلزام مديري السجون بعدم إيداع أي شخص في السجن إلا بموجب أوامر من القضاء.

وأوصى التقرير وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بإنشاء مراكز للأحداث في كافة محافظات الجمهورية، بما يجنب إيداع الأحداث في السجون العامة، وإعطاء قضايا السجينات طابع القضايا المستعجلة نظرا للحساسية الاجتماعية ولظروف وضع المرأة في اليمن.

كما أوصى التقرير الجهات المعنية بتوفير كافة التجهيزات الضرورية التي تكفل الارتقاء بأوضاع السجون من جميع النواحي وكذا تحسين وسائل النقل التابعة لمصلحة السجون، وإنشاء إدارات خاصة بالسجون تتبع السلطة المحلية في المحافظات، وإنشاء سجون احتياطية مستقلة للرجال والنساء.

وتحدث أمام مجلس الشورى وزير العدل غازي شائف الأغبري والنائب العام الدكتور عبد الله العلفي، اللذان قدما عرضاً ضافياً عن إنجازات السلطة القضائية في مجال تعزيز استقلال السلطة القضائية، والبناء المؤسسي للسلطة القضائية، التشريعي والتنظيمي، الرقابة والتفتيش على القضاة وأعضاء النيابة، والمحاسبة والتأديب، وفي مجال تقوية البنية التحتية، وتأهيل الكادر القضائي.

وأكد المسئولان تنفيذ توصيات اللجنة المختصة في المجلس وفي المقدمة منها منح القضايا الخاصة بالنساء صفة الاستعجال.

كما أكدا أن النيابة العامة لم تأل جهداً في متابعة أوضاع السجناء في مختلف محافظات الجمهورية.

وفي كلمتها أمام مجلس الشورى، استعرضت وزير حقوق الإنسان الدكتورة هدى البان رؤية الوزارة فيما يخص أوضاع السجون والسجناء، وأوردت جملة من الملاحظات المتصلة بهذه الأوضاع، مشددة على بذل المزيد من الجهود لإصلاح أوضاع السجون، وتوفير المعايير الضرورية لتحسين بيئة السجون والسجناء.

من جانبه تحدث وزير شئون مجلسي النواب والشورى عن أهمية إلحاق السجون بالسلطة المحلية وإجراء التغيير المفترض في القانون لتحقيق هذه الغاية.

وشدد على أهمية إجراء إصلاحات فورية فيما يخص تحسين الوضع الغذائي لنزلاء السجون.. مشيراً إلى أن التوصيات الصادرة عن المجلس قد أحالها مجلس الوزراء إلى الوزراء المعنيين لتنفيذها، وسيتم يتم موافاة المجلس بمصفوفة كاملة عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة بشأن أوضاع السجون.

من جانبه أوضح رئيس مصلحة السجون العميد علي ناصر لخشع الإجراءات التي تتخذها المصلحة لتحسين أوضاع السجناء، وسرد إحصائيات عن حجم المعاملات التي أنجزتها المصلحة لفائدة السجون.

وتحدث عن تحسن في الإمكانيات في ظل ما تحصلت عليه المصلحة من وسائل نقل وتجهيزات خلال الفترة القليلة الماضية.

وسيواصل مجلس الشورى مناقشته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر جلسة أمس وكيلا وزارتي التعليم الفني والصحة، وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.

توصيات لجنة الحقوق والحريات

ضرورة قيام وزارة الداخلية ممثلة بمصلحة السجون بوضع خطة لتطوير السجون

إعطاء قضايا السجينات طابع القضايا المستعجلة نظراً لوضع المرأة في اليمن

الارتقاء بأوضاع السجون وإنشاء سجون احتياطية مستقلة للرجال والنساء

في افتتاح ورشة العمل الخاصة بالتقييم البيئي المتكامل في المناطق الحضرية

شائف: عدن مدينة بكر وعدم استخدام التقييم البيئي لمخططاتها أضر ببيئتها

من أعمال الورشة

جانب من المشاركين

عدن/ أثمار هاشم:
تصوير/ جان عب الحميد:

وصف الأخ عبد الكريم شائف أمين عام المجلس المحلي لمحافظة عدن، عدن بالمدينة البكر. وقال: لقد شهدت في السنوات الأخيرة نهضة عمرانية كبيرة ولكن للأسف رافقها الكثير من الأخطاء في البيئة والبناء نتيجة لانعدام التقييم البيئي قبل الشروع في أي عمل الأمر الذي أدى إلى تشوه كثير من المخططات داخل عدن إضافة إلى تضرر البيئة في بعض المواقع وبالرغم من ذلك فان المشاريع ستستمر فمازالت هناك مجالات ومساحات في داخل عدن لم يتم العمل بها، داعياً إلى توظيف الخريجين المتخصصين لدى الهيئة العامة لحماية البيئة الذين لا يزال عددهم محدوداً في المجال البيئي لتتم الاستفادة منهم خاصة ان الوضع البيئي في عدن واليمن بشكل عام يحتاج الى ندوات مستمرة في هذا الشأن .

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها صباح أمس لدى افتتاحه ورشة العمل الخاصة بالتقييم البيئي المتكامل في المناطق الحضرية باستخدام توقعات البيئة للمدن "GEO CITIES" التي نظمتها الهيئة العامة لحماية البيئة خلال الفترة من 20 إلى 23 يونيو وطالب شائف المعنيين سواء أكانوا في مرافق الدولة أو من المتخصصين أوالقطاع الخاص أوالمؤسسات الاستثمارية والغرفة التجارية والصناعية إلى التحلي بروح المسؤولية والعمل بالصورة المثلى التي من شأنها تحقيق الغايات والأهداف التي لها مكانة وتأثير على المجتمع والأرض والإنسان.

وأشار إلى أن البعض قد يواجه تدخلات ومشاكل من شأنها أن تعيق أداءه لعمله إلا أن إصرار الإنسان ووفاءه لمهنته سيمكنانه في الأخير من النجاح في تأدية الرسالة التي يؤمن بها.

ودعا أمين عام المجلس المحلي المهندسين في مكتب الأراضي والأشغال إلى أن يكونوا بمستوى القوة والمسؤولية والابتعاد عن تأثير العواطف والعلاقات الشخصية لتمرير أشياء أو إعطاء توجيهات ومبررات لأشياء أثبتت أنها غير سليمة من الناحية البيئية.

من جانبه أوضح المهندس محمود شديوه رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة في كلمته أن الوضع البيئي في مدينة عدن يُعد أفضل بكثير من مثيلاتها في الدول الأخرى لأن الهيئة تحرص قدر الإمكان على الاستفادة من الأخطاء التي وقعت بها دول عدة، متمنياً أن يكون هناك تنسيق بين كافة الجهات التي تمنح التراخيص وأخذ الجانب البيئي بعين الاعتبار عند التخطيط للمشاريع في كافة الأنشطة التنموية، داعياً المشاركين إلى إثراء الموضوع بالنقاش وتبادل الآراء حول الصعوبات التي قد تواجههم أثناء إعداد التقرير الذي ينبغي أن يكون متكاملاً وأنموذجاً يستند إليه.

وتحدث الدكتور عادل فريد عبد القادر - المنسق الإقليمي لأنظمة المعلومات والاستشعار المبكر في مكتب الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا معبراً عن سعادته للمشاركة في هذه الورشة ممثلاً عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومدى اهتمام محافظة عدن في إدماج البعد البيئي في خطط تنمية مدينة عدن، مضيفاً أن المناطق الحضرية في المنطقة العربية تحظى باهتمام كبير نظراً للمشاكل التي تواجهها كتلوث الهواء، وإدارة النفايات والصرف الصحي وغيرها من المشاكل البيئية، محيياً في كلمته اليمن باعتبارها رائدة بين الدول العربية كونها تفكر في إعداد تقارير توقعات البيئة.

وتهدف الورشة التي يشارك فيها ممثلو «30» مؤسسة وجهة ذات علاقة بالمحافظة على مدى ثلاثة أيام إلى التعريف بمفهوم التقييم البيئي المتكامل وكيفية تطبيق هذا المفهوم في المدن وكذا وضع إطار «هيكل لتقرير توقعات البيئة والتغير المناخي لمدينة عدن».

حضر افتتاح الورشة الأخ وحيد علي رشيد وكيل أول محافظة عدن والدكتور أسامة الماس رئيس هيئة أبحاث علوم البحار والأحياء المائية والدكتور عبد الجليل الشعيبي رئيس المنطقة الحرة.

افتتاح ثانوية (بن حم) بالغرف في تريم

صور تسليم مبنى ثانوية (بن حم)

سيئون/خالد بن عمور:

افتتح وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير أمس ثانوية بن حم بمنطقة الغرف بمديرية تريم بكلفة 50 مليوناً و432 ألفاً و800 ريال بتمويل من الشيخ سالم بن مسلم بن حم العامري.

وتحتوى الثانوية التي تقع في موقع التوسع العمراني بالمنطقة على 9 فصول دراسية و3مكاتب للمعلمين و قاعة كبرى وقاعة للحاسوب ومختبر للأحياء والفيزياء ومستودع مع الملحقات .. وتأتي ضمن نحو 17 مشروعا في مجال التربية والتعليم.

فيما يأتي افتتاح هذا المشروع من اجل حل مشكلة انتقال طالبات منطقة الغرف لمواصلة تعليمهن الثانوي إلى مناطق بعيدة خاصة بعد الإقبال الكبير من قبل أولياء أمور الطالبات على إلحاق بناتهم بالتعليم.

وأعرب وكيل المحافظة عمير أثناء جولته في مبنى المشروع عن تقديره بإنجاز هذه المنشأة التربوية والتعليمية التي تضاف إلى جملة الإنجازات في المجال التربوي التي شهدتها هذه المنطقة مؤخراً لتغطية احتياجات منطقة الغرف والمناطق المجاورة (مسيلة آل شيخ وباعلال وديار آل الشيبة ودمج والحصن)، داعيا مكتب التربية والتعليم بالوادي والصحراء إلى التفكير مستقبلا في رسم الخطط بالمشاريع المرتبطة بتشغيل هذه المنشأة سواء في إعداد الكادر التربوي وتوفير الأثاث المدرسي وغيرها من المتطلبات الضرورية لتأمين سير العملية التربوية بشكل جيد، معرباً باسم السلطة المحلية وأهالي منطقة الغرف عن تقديره وشكره للتضافر بين الجهد الرسمي والشعبي، مشيداً باسهامات رجل الخير والإحسان الشيخ سالم بن مسلم بن حم العامري في عدد من المجالات ومنها مجال التربية والتعليم على وجه الخصوص .

ودعا الجميع إلى دعم تعليم الفتاة بوادي حضرموت. خاصة في ظل اهتمام الذي تحظى به المرأة من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية الذي يشجع زيادة مشاركتها في الحياة السياسية وزيادة نصيبها في شغل المناصب الوزارية والتشريعية وتشجيع تعليم الفتاة وتقليص الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث.

رافق الوكيل خلال افتتاح الثانوية مدير عام مديرية تريم محمد برك التميمي ومدير عام مكتب وزارة التربية والتعليم بالوادي والصحراء الدكتور محمد احمد فلهوم وعدد من أعضاء المجلس المحلي بمحافظة حضرموت ومديرية تريم والشيخ كرامة صالح العامري ممثلاً عن الشيخ سالم بن حم العامري ومدراء عموم عدد من المكاتب التنفيذية والمؤسسات الحكومية المدنية والأمنية والمصالح والهيئات بالوادي والصحراء.

تجارة حرة .. وبضائع (هشتي)

رياض شمسان

دخلت صنعاء قادماً من عدن في أول يوم من عام 1970م وأقمت فيها حتى اليوم، وكان عدد التجار حينها في عام 70م لايتجاوز عدد أصابع اليد .. وكانت البضائع المستوردة من الخارج جيدة الصنع بل ممتازة وتباع بأسعار مناسبة ومعقولة وتدوم طويلاً مع المستهلك .. وذلك لأن التجار كانت لديهم قناعة بالربح المعقول حتى لو كان قليلاً، وكانت القلوب طيبة، والمحبة والوفاء يغلبان دوماً على الكراهية والطمع والجشع .. وكانت وزارة الاقتصاد وبعدها وزارة التموين والتجارة تحرص دوماً على تنظيم التجارة والرقابة وجودة البضائع المستوردة وكذا السلع المصنعة محلياً بجودة عالية، وهكذا استمر الحال إيجابياً في الثمانينات والتسعينات حتى عام 2006م الذي بدأت فيه الأحوال تتغير نوعاً ما.

فمنذ حوالي أربع سنوات وفي ظل قانون التجارة الحرة وغياب الرقابة على الصناعات الخارجية والمحلية .. أصبح عدد التجار لا يحصى في صنعاء وغيرها من محافظات الجمهورية واختلط الحابل بالنابل، واستغل التجار من طراز جديد هذه الظروف للمتاجرة بضائع مستوردة (هشتي) أي صناعة رديئة غير صالحة للاستعمال أو الاستهلاك .. حيث ذهب بعض هؤلاء التجار الجدد إلى جمهورية الصين الصديقة والمشهود لها بالجودة في كل صناعاتها التي غزت بها أسواق العالم، وهناك اتفق هؤلاء التجار مع بعض أصحاب المصانع والورش الصغيرة على صناعة بعض السلع والأجهزة صناعة رديئة بمبالغ زهيدة جداً وإيصالها إلى اليمن وبيعها بمبالغ باهظة جدا سرعان ما تتلف بعد أيام قلائل من استهلاكها .. ويصبح المواطن المسكين هو الضحية دائماً، خاصة بعد أن قامت الحكومة برفع رسوم الضرائب والجمارك على هذه البضائع بدون فرض أي قانون من الجهة المعنية بالمواصفات والمقاييس، ونذكر من هذه البضائع المستوردة المولدات الكهربائية التي تسببت في إشعال الحرائق في منازل الكثير من الناس.

ولذا يا حبذا لو تقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات العملية السريعة للحد من هذه الممارسات التجارية السلبية من خلال تكليف الوزير المختص بالتفاهم مع الوزير الصيني المختص بمنع تلك المصانع من صنع الأجهزة والسلع الرديئة وتصديرها إلى اليمن .. لأن ذلك يسيء إلى الصين وبالتالي يتطلب من وزارة الصناعة والتجارة والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس في بلادنا فرض الرقابة المشددة على هؤلاء التجار والتحقيق معهم ومنعهم من استيراد البضائع الهشتي من الصين أو غيرها من البلدان .. وحماية المستهلك من الجشع والطمع.